وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الخميس
التاريخ :	١-٤-٢٠٢١

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

خلال الفترة من 30 مارس حتى 1 أبريل 2021

الكويت تشارك في الاجتماع الـ25 لرؤساء «التفتيش القضائي» العرب

تشارك الكويت في الاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية عبر تقنية الفيديو كونفرانس V.C بوفد رسمي برئاسة وكيل محكمة التمييز-رئيس التفتيش القضائي المستشار عصام محمد السداني، وعضوية كل من وكيل محكمة الاستئناف المستشار عبدالله الصانع والمستشار بمحكمة الاستئناف خالد عبدالله الركيبي.

وتأتي هذه المشاركة بعد الدعوة المقدمة من جامعة الدول العربية- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية وتنفيذا لبرنامج عمل المركز للعام 2021 المتضمن عقد الاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية عبر تقنية الفيديو (كونفرنس) خلال الفترة من 30 مارس حتى 1 ابريل 2021.

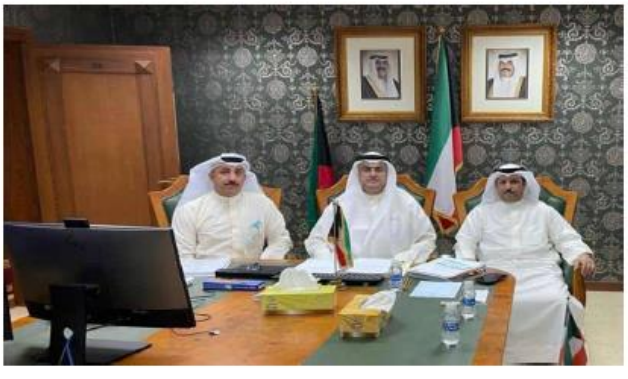

ويناقش الاجتماع العديد من المحاور العلمية الخاصة بأجهزة التفتيش القضائي منها عرض تجارب الدول العربية فيما يتعلق باليات تقييم القضاة وعلاقتها بالترقية والندب والنقل وغيرها، واليات تفعيل التواصل الإيجابي بين التفتيش القضائي وبين المحاكم والقضاة. وقدم السيد المستشار عصام محمد السداني ورقة عمل تبين جهود دولة الكويت وتجاربها الوطنية الخاصة بمحاور الاجتماع.

كما سيصدر في ختام الاجتماع العديد من التوصيات الهامة والمتعلقة في مجال أجهزة التفتيش.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٣	٢٤٧٣

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الكويت شاركت في الـ «25 لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي العرب»

كتب: مشعل عبدالله

تشارك الكويت في الاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية عبر تقنية الفيديو كونفرانس V.C بوفد رسمي برئاسة المستشار عصام محمد السداني-وكيل محكمة التمييز-رئيس التفتيش القضائي، وعضوية كل من المستشار عبدالله الصانع-وكيل محكمة الاستئناف والمستشار خالد عبدالله الركيبي-المستشار بمحكمة الاستئناف.

وتأتي هذه المشاركة بعد الدعوة المقدمة من جامعة الدول العربية - المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية وتنفيذا لبرنامج عمل المركز للعام 2021 المتضمنة عقد الاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية عبر تقنية الفيديو كونفرانس خلال الفترة من 30 مارس حتى 1 أبريل 2021.

ويناقش الاجتماع العديد من المحاور العلمية الخاصة بأجهزة التفتيش القضائي منها عرض تجارب الدول العربية فيما يتعلق باليات تقييم القضاة وعلاقتها بالترقية والندب والنقل وغيرها، وآليات تفعيل التواصل الايجابي بين التفتيش القضائي وبين المحاكم والقضاة، وقدم السيد المستشار عصام محمد السداني ورقة عمل تبين جهود الكويت وتجاربها الوطنية الخاصة بمحاور الاجتماع.

كما ستصدر في ختام الاجتماع العديد من التوصيات المهمة والمتعلقة في مجال أجهزة التفتيش.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٢	٤٢٥٢

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تبدأ في نقل محكمة حولي الجزئية وبعض الإدارات فور عملية التسليم

«العدل» تتسلم مبنى مجمع محاكم حولي رسمياً خلال أبريل

أسامة أبوالسعود

تستعد وزارة العدل لتسلم مبني مجمع محاكم حولي رسميا من وزارة الأشغال خلال أيام بعد تجهيزه بكل الإمكانيات الخاصة بقاعات المحاكم وأستراحات القضاة والمحامين وغيرها من المكاتب والأمور المهمة.

وحسب مصادر خاصة لـ «الأنباء»، سيتم نقل محكمة حولي الجزئية وبعض الإدارات فور عملية التسليم خلال الشهر الجاري. ويعتبر مبني مجمع محاكم حولي من المباني المميزة التي نفذتها وزارة الأشغال على مساحة تبلغ 9000 متر مربع، بينما بلغت مساحة البناء على الموقع بالكامل 148,000 متر مربع. ويتألف مجمع محاكم حولي من مبنيين هما مجمع المحاكم والمكون من 31 طابقا، علاوة على مبنى لمواقف السيارات متعددة الأدوار يسع نحو 1200 سيارة، ويشتمل على 52 قاعة محكمة، ومكاتب منفصلة تتسع لأكثر من 4330 موظفا.

ويضم المبنى مكتبة قانونية واستراحة للقضاة والمحامين ومقاه ومصليات وقاعات للمحاضرات وصالة للمناسبات الخاصة وأماكن انتظار للمراجعين وغرف حجز للمدعى عليهم بالإضافة إلى جميع الخدمات الكهروميكانيكية التي تتطلبها تلك الاستخدامات، كما أنه يعد مبنى صديقا للبيئة، وذلك لما يتمتع به من أنظمة تراعي ترشيد الاستهلاك والاعتماد على المصادر الطبيعية باستخدام الطاقة الشمسية، كما أن المبنى يحتوي على مبردات المياه لاستخدامها في التكييف.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٤	١٦١٣٢

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

بشكل الطلاق باعتباره "أبغض الحلال" الصدع الأكبر في العلاقات الزوجية، والذي غالبا ما يأتي بعد مرحلة من النفور يستحيل معها الإبقاء على رابط الزوجية.

وتكثر المحاولات لرأب صدع العلاقات الزوجية وعدم الوصول بها الى مرحلة "أبغض الحلال". وأبرز تلك المحاولات ما يعرف بمحاولات "إصلاح ذات البين"، التي تسعى لإكمال مسيرة الحياة الزوجية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات.

بيد أن تلك المحاولات لا تنتهي دائما بتحقيق أهدافها، ليكون الطلاق هو الحل في رأي الكثيرين.

وفيما يرى البعض في قانون الأحوال الشخصية حافزا للمرأة على الطلاق عن طريق منحها حقوقا ومزايا تشجعها على الإقدام على خطوة اللا عودة في العلاقة الزوجية، ومنها النفقة وبدلات السكن والسائق والسيارة والخادم، وغيرها من المزايا الممنوحة للمطلقة، يطالب فريق آخر بإعادة النظر في هذا القانون، لأنه يفتح الباب على مصراعيه أمام المرأة لطلب الطلاق انتقاما من الرجل، وتحميله أعباء مالية قد لا يستطيع الوفاء بها، وقد تقوده إلى السجن.

إلا أن الطرفين خاسران في النهاية، ويتجرعان معا مرارة كأس الفراق، وهدم البيت الزوجي، وتعريض مستقبل أولادهما للفشل وعدم الاستقرار الأسري.

مريم طباجة

«إصلاح ذات البين» يرمّم الخلافات الزوجية ويقلّص حالات الطلاق

المال والتعنيف والخيانة والغيرة وتدخّلات الأهل وراء أغلب المشاكل الأسرية

المركز نجح في تقليل معدلات الطلاق ومشكلات الأسرة والعنف
المري

مؤسسة الزواج هي الأطول في الحياة بقودها شريكان تعاهدا على إكمال مسيرة الحياة بكل ما فيها.. هذه الكلمات يصف المحامي محمد المري المؤسسة الزوجية "التي تبدأ بالتفاهم لتُكلل بالنجاح، مع ضرورة أن يعي كلا الطرفين الدور المنوط بهما في هذه المؤسسة وأهدافها وتضحياتها، لتكونا سعيدين، كما يجب عدم تناسي أهمية أن يكونا صديقين صادقين في كل شيء".

وتأسيسا على حماية المؤسسة الزوجية، افتتح المري مركزا متخصصا في مكتبه لإصلاح ذات البين، قائلا لـ "الجريدة" إن "أسّاه المركز بأني إيمانا بأهمية تقليل معدلات الطلاق والخلافات الزوجية ومشكلات الأسرة والعنف الأسري، عبر آليات علمية ومقاييس مقننة بالتعاون مع استشاري أسري وزواجي متخصص، وهي دكتورة استشارية تتولى هذا القسم، وتساهم في الحفاظ على استقرار الأسرة والمجتمع من التفكك وطرق حل المشكلات الزوجية، عبر التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز تنمية المجتمع وبعض الجمعيات".

وأشار المري إلى أن موضوع المال وراء أغلب الخلافات والمشكلات الزوجية، وكذلك أساليب التعامل والخيانة الزوجية و"السوشيال ميديا"، والغيرة الشديدة وضغوط الحياة، وتدخل الأهل وتداعيات "كورونا"، كما أن تعنيف الزوجات أحد الأسباب.

وفي هذا السياق، كشف أن جهود إصلاح ذات البين ساهمت في تعديل أساليب تعامل الأزواج مع زوجاتهم وإلغاء فكرة الطلاق من قاموسهم، وتحقيق استقرار الأسرة للحفاظ على الأطفال.

ونصح المري كل شخص مقبل على الزواج بأن يحدد ويفهم لماذا يتزوج، وماذا يريد من شريك الحياة، وماذا سيقدم لإنجاح هذا الزواج، ومهم أن يعرف كل من يريد الزواج أن يكون واضحا مع نفسه منذ البداية، وأن يعرف عيوبه وما يعانيه، فضلا عن ممن/التي يتخيّر بها، وأن يكون واضحا في اتخاذ قرار الزواج، مؤكدا أن الاختيار الصحيح يكمن في الجوهر الحقيقي لدى كلا الطرفين، ويتربع على قائمة استمرارية الزواج ونجاحه، خمس الخلق وعدم الاغترار بالمظاهر واختيار شريك حياة ناضج عاطفيا وفكريا، قادر على تحمّل المسؤولية، والحرص على اختيار من يتوافق معه الفكر والطموح والانسجام، والأهم أن يتقبل كلا الطرفين الآخر بحسناته وميزاته وعيوبه، لأن بعد وضع سقف عال من الشروط الفجيرية، والأمر ببساطة، "اختر من يناسبك وتناسبه".

بعض النساء يستعجلن الطلاق للاستفادة من الدعم المالي للمطلقات وبدل الإيجار ومميزات أخرى
الرفاعي

مصالح مادية

من جهتها، قالت المحامية عذراء الرفاعي إن الطلاق شرع من أجل إصلاح أمر في غاية الأهمية، وهو أن النفس التي تعيش مع الأمر ليست سكنا له، وبالتالي فالطلاق بعد حلّا لمشكلة وليس مصالح مادية أو تنمية!.

وأضافت الرفاعي: إلا أن هناك نفوسا ضعيفة من النساء تجهل من زواجها مخرجا للوصول الى الممتيزات المالية التي تقدمها الدولة للمواطنة المطلقة، مرددة أن الظلم من النساء تلجأ للطلاق من أجل تلك المميزات المالية، وخاصة من لا تعمل، فهي تحاول الحصول على الدعم المالي للمطلقات، وأيضا بدل إيجار من "الشؤون".

معاناتي مع زوجي حوّلت حياتي إلى «عُقد نفسية»... والطلاق كان الحل الوحيد
زهراء

زوجتي دمّرت عائلتي المكونة من 7 أطفال بسبب الطمع في البيت والمال
أبو محمد

المحامي المري خلال إحدى جلسات إصلاح ذات البين

وعن تجارب الزواج في الطلاق، يروي ابو محمد تجربته، فيقول زوجتي دمرت عائلتي بأكملها، بسبب الطمع في المال، فأنا متزوج منذ 24 سنة ولي 7 أولاد، و لأسفي الشديد مع مرور هذه السنوات استخرجت لها وثيقة خاصة بالمنزل، ليصبح لنا معا من الناحية القانونية، ومع مرور الأيام حصل سوء تفاهم بسيط بيني وبينها، غادرت على إثره المنزل لمدة أطول، وبقيت عندهم أسبوعا فقط.

وحين عادت تصالحنا و عدنا معا الى المنزل.

وأضاف ابو محمد: علمت متأخرا أن زوجتي عملت خلال وجودها في منزل أسرتها وعائلة زكجها، و بناء عليها تم رفع قضية ضدي عام 2000 من دون علمي حتى عام 2017، وفي عام 2018 بعد خروجها أرغلها و ينفذ خططها، بدأت تساومني على مبالغ مالية كبيرة، ورفع قضايا لا أهمية لها فقط، لتحصل على المال، واستطاعت أن تمنعني من رؤية أولادي، ولا أعرف السبب الأساسي من ذلك.

وتابع: ولأن القانون والأحوال الشخصية دائما تقف مع الزوجة، فمن الطبيعي أن ينشغر الزوج بالظلم، خاصة أن طليقتي اتهمتني بأمور لا أعلم عنها شيئا، وهي أمور تافهة، منها أني لا أجلس في المنزل، وغير ذلك من الأمور غير المنطقية، وفي الواقع الطمع أغراها، ولم تكن تريد سوى المال والبيت، وهذه الحقيقة مع الأسف.

سبب الطلاق

اما ابو فيصل فقال إن ما تعرضت له خلال الفترة الأخيرة من حياتي الزوجية كنت فيه ضحية، خاصة أن سبب طلاقي والدة زوجتي، مضيفا: بدأت المخابأة بيان والدتها طلبت منها أن تكون معها في منزلها، لتكونها كميرة في العمر وتحاج اليها، وهذا الأمر لا أخافه، فلأم هي الحياة، ولكن ما حدث غير ذلك تماما، وكانت والدة زوجتي هي سبب الانفصال بعد عمر دام بيني وبين زوجتي لنحو 13 سنة.

وأضاف أبو فيصل: كنت اعمل في السعودية ومعي زوجتي وأولادي الخمسة، ونعيش معا منذ 15 سنة، وكل فترة نعود لنكويت ومن ثم للسعودية، لأن مصدر رزقي هناك، وكانت حياتنا مستقرة وجميلة، ومع الأيام بدأت والدة زوجتي تلح علي أبنائها للعودة الى الكويت والعيش معها بعد وفاة والدها، وانها بحاجة الى وجودنا معها، وهنا امر طبيعي لكن زوجتي عندما أولاد وانا اعيش معها كما ذكرت، وحياتنا كانت مستقرة.

وتابع: وفي لحظة غير متوقعة، فوجئت بان زوجتي، بعد زيارة والدتها في الكويت، رفضت العودة إلي واستقرت عند والدتها، وأخذت معها الأولاد، وعقب ذلك علمت أن الدين من حولها - وسهم والدتها - كانت السبب في طلب الطلاق والابتعاد عني، والسبب أن القانون يقدم لها الكثير من الحقوق والرفاهية إن كانت مطلقة، وكذلك أي ميزة مالية تقدمها الدولة لها، وتلك الفئة هي التي أساءت للقوانين.

وأكدت أن بعض النساء يستعجلن بالطلاق من أجل الاستفادة المالية، أما الطيبة فهي تمارس حقها من أجل إنهاء الخلافات والوصول إلى حلول.

الطمع في المال

طليقتي انتقمت مني ورفعت ضدي 6 قضايا ظلما وحرمتني من الأولاد
أبو فيصل

أعدنا حياتنا إلى طبيعتها بعد عدّة جلسات صلح وأنهينا التوتر والخصام
أم أشرف

وحصلت على الطلاق، وأخذت الأولاد وحرمتني منهم، وزوجتي من أصول سعودية، وحصلت على الجنسية الكويتية بعدها.

وأردف مع الأسف مدّ خمس سنوات، لم أر أولادي بسبب أني اتخذت قرارا بالزواج بعد الطلاق، وحين علمت طليقتي بذلك، انتقمت مني ورفعت ضدي 6 قضايا ظلما وحرمتني من الأولاد، ضحية، بشكل عام، اكثر الشباب ومنهم في الأربعينيات ضاعوا في واد مظلم، وأصبحوا ضحية بسبب الزوجة، واليوم والأغلبية منهن لا تفكر سوى في المادة مع الأسف.

واستطرد: بالرغم من حصولها على راتب من التأمينات الاجتماعية أو وزارة الشؤون، وحصولها على راتب من تقاعد والدها المتوفي، ومع كل ذلك ترى نفسها ضحية، وعلى ضوء ذلك من الممكن أن تضحي بالزوج والأولاد، لكونها غير مدركة لما تفعله، لأن المسؤول دائما هو غير مدركة حجم الأذى الذي سببته لأولادها وزوجها، وكذلك لنفسها مستقبلا".

قانون جائر

وقال ابو فيصل إن كل ذلك بسبب المال، بحجة أن القانون يساندها ماديا، ومع الأسف هذا القانون جائر، خاصة أن مثل هذه الحالات تعتبر غير انسانية في الكويت، بسبب حرمان الأب من رؤية أبنائه بسبب هذا القانون الذي سهّل تدمير الأسرة، لذلك يجب أن تكون الحضانة للأب لكونهم يحملون اسمه، متسائلا: كيف تصرف وزارة الشؤون الاجتماعية للمطلقة 580 دينارا دون وجه حق فقط، لأنها مطلقة؟ مضيفا أن هذا الأمر يشجع الأخريات على طلب الطلاق، فإذا تزوج الرجل بحق له 70 دينارا أو 80 دينارا، وإذا طلقت الزوجة تتصدق عل بشهر 580 دينارا، أي عمل هذا؟ فهذا أمر تجاري وليس انسانيا.

وأكد ان القانون يساعدها في سحب مبلغ كبير من راتب طليقها، وتتسلم مبلغا من التأمينات الاجتماعية في حال كان والدها متوفي، لذلك يجب أن يحق للمطلقة أن تتسلم من التأمينات أو من "الشؤون" مبلغا لا يتعدى الـ120 دينارا، حتى تشعر بقيمة المال وحي عمد زوجها، لذلك الزوج اليوم لا يعطي الزوجة مصروفا بقيمة 580 دينارا، وإن كان يعطيه، إلا في حال حاجة الزوجة له.

تصالح الزوجين

في المقابل، تقول أم أشرف: تحدث خلافات كثيرة بين الأزواج، لكن الزوجين الصالحين بتفهمان الأمور، ويقومان بالإصلاح، خاصة في ظل وجود أطفال، لذلك مررت بظروف قاهرة ومؤلمة، منها تعرّضي للعنف من قبل زوجي، وعدم الصرف، وذلك بسبب ظروف الحياة الصعبة، لتضي تحملت كثيرا، وفررت النجوء الى الطلاق، لأسباب أولها تعرّضي للعنف لأكثر من مرة، وعدم أخذ حقوقي المادية، ولأني زوجي لا يجدد الطلاق، لأن أبغض الحلال عند الله الطلاق، وقد حاولنا الإصلاح لكن بلا فائدة.

ونبهت في ما انتهى إليه أحد مراكز التأمين القانوني بالمحاماة والاستشارات القانونية، الذي حاول حل هذا الخلاف من خلال التطرق للمشكلات نفسها التي تحدث معنا، وانتحدث عنها بكل شفافية ووضوح، والتحدث حول أسباب حصولها، ولله الحمد بعد عدة جلسات، أعدنا حياتنا الى التوازن وإلى طبيعتها، وانتهينا التوتر والخصام.

مرحلة الضرر

من جهتها، أكدت زهراء (سيدة منفصلة حديثا عن زوجها)، أن معاناتها اليومية مع زوجها حوّلت حياتها الى "عُقد نفسية"، وبالتالي أحست بأنها تضررت كثيرا، ولأهمّها المشاكل اليومية التي تعانيها، الى أن وصلت مرحلة الضرر الى حالة نفسية.

وأضافت أن "مشكلتي الأساسية كانت مع طليقي معنوية ومادية ونفسية، فأنا سيدة متعلمة وحاصلة على شهادات عليا، ولم تهُن نفسي أن اتصل بي الأمور الى هذه الحالة، ولا ينكر أحدنا أن الحياة الزوجية تحدث فيها خلافات، وهذا أمر طبيعي، لكن علينا إصلاحها من خلال عدة محاولات، ولكن في حال لم تصلح الحال يبقى قرار الطلاق هو الحل الوحيد، خاصة أن الاضطرابات والنتائج السيئة التي حصلت لي بعجز القلم عن التعبير عنها".

وزارة العدل

«العدل»: نتوقع 8906 حالات طلاق في 2022

توقعت دراسة رسمية صادرة عن وزارة العدل وصول عدد حالات الطلاق الى 8906 حالات في 2022، بعد أن كانت 7575 حالة في 2018، مرتبادة تصل الى 1331 حالة، حتى وصل العدد الإجمالي لحالات الطلاق خلال 10 سنوات إلى أكثر من 83 الف حالة وكشفت إحصاءات من وزارة العدل ان الكويت شهدت عام 2020 زيادة في حالات الزواج، وانخفاضا في معدلات الطلاق، مقارنة بعام 2019، حيث زاد عدد حالات الزواج بمقدار 1000 حالة عن العام السابق، وأشارت الإحصاءات إلى أنه من بين 12973 حالة زواج تمت العام الماضي كان 82 في المئة منها رجال كويتيون، تزوج غالبيتهم من كويتيات، و 1044 كويتيا تزوجوا من غير كويتيات.

وأضافت: اما بالنسبة لغير الكويتيين، فقد بلغ إجمالي عدد حالات الزواج المسجلة 2025، منها 418 حالة زواج غير كويتي من كويتيات.

وأوضحت أن غالبية حالات الطلاق التي حدثت كانت بين المواطنين، حيث بلغ إجمالي حالات الطلاق 5932 حالة في 2020.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٩	٤٦٩٦

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تنويه بخطوات الحكومة لمقاضاة مسؤولين ارتكبوا انتهاكات في الأجهزة الأمنية والرسمية

التقرير السنوي لـ «الخارجية» الأميركية: فوز المعارضة في الانتخابات الكويتية... دليل نزاهتها وحريتها

| كتب خالد الشرقاوي |

وصفت وزارة الخارجية الأميركية الانتخابات البرلمانية الكويتية الأخيرة، التي جرت في 5 ديسمبر الماضي، بأنها حرة ونزيهة بشكل عام، مدللة على ذلك بفوز أعضاء المعارضة بأغلبية المقاعد، كما أشارت إلى أن الحكومة الكويتية اتخذت خطوات مهمة في بعض الحالات لمقاضاة ومعاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات، سواء في الأجهزة الأمنية أو في أي مكان آخر في الحكومة.

وفي تقريرها السنوي الذي تصدره عن حقوق الإنسان حول العالم، نوّهت الخارجية الأميركية بخطوة وزارة الداخلية بتنظيم حملة «غادر بأمان» الخاصة بمغادرة مخالفي الإقامة بعد إسقاط الغرامات عنهم، حيث منحت الحملة للمخالفين فترة عفو حتى 30 أبريل، مع التنازل عن جميع العقوبات والرسوم، كما قدمت الحكومة تذاكر مجانية للعودة إلى بلدان المخالفين كما أشاد التقرير بالجهود التي تبذلها الحكومة لتقليل عدد نزلاء السجون من أجل التخفيف من انتشار فيروس كورونا، وهو ما حد بشكل كبير من الاكتظاظ في عدد نزلاء السجون. وفي ما يلي أبرز ما ورد في التقرير عن أوضاع الكويت في العام 2020:

المحاكمة العادلة

ينص القانون والدستور على استقلال القضاء، وتحترم الحكومة بشكل عام استقلال القضاء ونزاهته. ويرشح إلى النيابة العامة بتهمة مخالفة القانون، وأنها تلقت 2955 كتابا أعضاء النيابة والقضاة ويرفع الترشيحات للأمير لاعتمادها. وحتى نوفمبر الماضي، كان هناك 800 قاض (بينهم ثماني سيدات) و 562 مدعياً عاماً (بينهم 55 امرأة). وتم تعيين 18 مدعياً. وفي أغسطس أوقف مجلس القضاء الأعلى سبعة قضاة وجردهم من الحصانة من الملاحقة القضائية بناء على طلب المدعي العام في شأن صلات مزعومة بشبكة غسل أموال يديرها المواطن الإيراني المحتجز فؤاد صالحي.

حرية الصحافة والتجمعات

نشطت وسائل الإعلام المستقلة، وأبدت مجموعة متنوعة الآراء ضمن الحدود المسموح بها قانوناً. وكانت جميع وسائل الإعلام المطبوعة مملوكة ملكية خاصة، على الرغم من أن استقلالها كان محدوداً بموجب القانون والرقابة الذاتية من الملاحقة القضائية. ويسمح القانون بفرض غرامات والسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات للأشخاص الذين يستخدمون أي وسيلة (بما في ذلك وسائل الإعلام) للإساءة إلى الدولة، كما يجوز لوزارة التجارة والصناعة حظر أي مؤسسة إعلامية بناء على طلب وزارة الإعلام. ويمكن للمنظمات الإعلامية الطعن في الحظر على وسائل الإعلام في المحاكم الإدارية.

وحتى نوفمبر 2020، أعلنت وزارة الإعلام أنها لم تحجب أي منفذ إعلامي أو موقع إلكتروني منذ بداية العام. كما أعلنت الوزارة أنها أحالت 49 وسيلة إعلامية إلى النيابة العامة بتهمة مخالفة القانون، وأنها تلقت 2955 كتابا وإصداراً للموافقة عليها. من بين هؤلاء، تمت الموافقة على 2525 بينما تم حظر 311 بسبب مخالفة القانون. ولم يطعن أحد في قرارات الحظر.

وفي ملف حرية التجمع السلمي، ينص الدستور على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات للمواطنين، لكن يُحظر على غير المواطنين و«غير محددي الجنسية» (البدون) التظاهر. ويجب أن يحصل المواطنون على إذن من السلطات من أجل التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

الفساد وانعدام الشفافية

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين الحكوميين، لكن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال. ويعتقد المراقبون أن المسؤولين تورطوا في ممارسات فاسدة مع الإفلات من العقاب. ووردت تقارير عدة عن فساد حكومي خلال العام الماضي، فيما تتولى هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» تلقي الشكاوى وتحليلها وإحالة الشكاوى إلى السلطات المختصة. وتلقت 424 تقريراً عن الفساد (تم إغلاق 109 تقريراً إدارياً، و 261 تقريرا قيد المراجعة من قبل إدارة استقبال التقارير، وكان 54 قيد التحقيق). وأحالت هيئة الرقابة الإدارية ثمانية تقارير إلى النائب العام خلال الفترة نفسها.

وكانت هناك العديد من التقارير التي تفيد بأن الأفراد اضطروا إلى الدفع للوسطاء لتلقي الخدمات الحكومية الروتينية، إضافة إلى تقارير عن الفساد في عمليات الشراء والمعطاءات الخاصة بالعقود الحكومية المربحة.

الإفصاح المالي

اعتباراً من نوفمبر 2020، أعلنت هيئة الرقابة المالية أن 9605 مسؤولاً حكومياً مطالبون بموجب القانون بتقديم إفصاحات مالية. ومن بين هؤلاء، قدم 8351 إفصاحاتهم. وبين 1 يناير و12 مارس، تمت إحالة ما مجموعه 430 مسؤولاً إلى النائب العام لعدم تقديم إفصاحاتهم. نفذت الحكومة فترة مسامحة تبدأ في 12 مارس لأولئك الذين يمكن أن يثبتوا أن طلباتهم قد تأخرت بسبب جائحة كورونا.

التمييز

طبقة العزاب ولا سيما العمال الأجانب، يواجهون التمييز في السكن والطرد على أساس حالتهم الاجتماعية ودخلهم. على سبيل المثال، كثيرا ما دهمت السلطات المباني السكنية التي تاوي العمال الأجانب «العزاب». وبحسب ما ورد، قطعت المياه والكهرباء لإجبار العمال الذكور على الخروج من أماكن الإقامة. واجه العمال الأجانب غير المتزوجين الإخلاء بسبب قرار من البلدية بإنفاذ هذا الحظر وإخراجهم من السكن الخاص، مشيرين إلى وجود رجال غير متزوجين كسبب لزيادة الجريمة، وعبء على الخدمات، وتفاقم حركة المرور.

وفي ملف التمييز في ما يتعلق بالتوظيف، يحظر القانون التمييز في التوظيف على أساس العرق والجنس والإعاقة، وينص القانون على أن المرأة يجب أن تتلقى «أجراً مساوياً لأجر الرجل بشرط أن تقوم بنفس بالعمل نفسه». وأكدت النساء المتعلمات أن الطبيعة المحافظة للمجتمع تحد من فرص العمل، على الرغم من وجود تحسينات محدودة. وأفادت وسائل إعلام أن فجوة الأجور بين الجنسين في القطاع العام بلغت 28.5 في المئة للمواطنين و7.9 في المئة لغير الكويتيين بحسب الإحصاءات الحكومية. اعتباراً من نوفمبر، كانت النساء يمثلن 52.8 في المئة من السكان المواطنين، ولكن كان هناك معدل مشاركة إناث في القوى العاملة بلغ 55.2 في المئة في القطاع العام و 10.4 في المئة في القطاع الخاص.

مركز طلحة

في مركز طلحة للإبعاد، بلغ عدد نزلائه حتى نوفمبر، 570 رجلاً و230 سيدة. تم احتجاز النساء غير المواطنات في انتظار الترحيل في سجن النساء بمجمع السجن المركزي بسبب عدم وجود مرافق منفصلة في مركز الترحيل. وأفاد ممثلون مقيمون من مختلف البعثات الأجنبية أن المحتجزين اشتكوا من التمييز على أساس أصولهم وجنسياتهم واستمر تهريب الممنوعات إلى السجون، وخاصة المخدرات والهواتف المحمولة.

ووردت بعض التقارير عن فساد وعدم رقابة من قبل إدارة نظام السجون ومراكز التوقيف. وبينما قدم السجناء شكاوى ضد مسؤولي السجن وغيرهم من السجناء، ولم تتوافر أي معلومات عن حل هذه الشكاوى.

«الداخلية» منحت المخالفين فرصة للمغادرة بعد إسقاط غراماتهم وتأمين تذاكر سفرهم

من نزاهة القضاء إحالة 7 قضاة للمحاكمة في قضايا لها صلة بـ «غسل أموال»

«الإعلام» لم تحجب أي وسيلة إعلام العام الماضي فيما أحالت 49 منها للنيابة

«نزاهة» تلقّت 424 تقريراً عن الفساد أحالت 8 منها إلى النيابة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٧	١٥١٣٠

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إلغاء الفقرة الثانية من المادة 2 بقانون الانتخاب «حول الحرمان الأبدي من حق الترشح والانتخاب»

«الداخلية والدفاع» أحالت تعديلات «المسيء» إلى المجلس

رشيد الفعم

أحالت لجنة الداخلية والدفاع إلى مجلس الأمة تقريرها حول قانون «حرمان المسيء» متضمنا التعديلات التي أقرت وفقا للاقتراحات التي وافقت عليها لجنة الشؤون التشريعية والقانونية سابقا وأحالتها إلى اللجنة.

مصدر نيابي من «الداخلية والدفاع» قال في تصريح خاص لـ «الأنباء»، إن التقرير تم رفعه للمجلس متضمنا إلغاء الفقرة الثانية من المادة 2 من القانون 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات مجلس الأمة، التي تنص على أنه: «كما يحرم من الانتخاب كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية، والأنبياء، والذات الأميرية».

وأضاف المصدر أن الاقتراح يهدف إلى حذف الفقرة الثانية من المادة 2 من قانون الانتخاب التي قررت الحرمان الأبدي من حق الانتخاب والترشح للمدان في جرائم المساس بالذات الإلهية، والأنبياء، والذات الأميرية، دون مراعاة لقواعد رد الاعتبار المنظمة في القواعد العامة، والقانون 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في المواد من 244 إلى 250.

وأوضح المصدر أن التعديل لا يثير شبهة مخالفة أحكام الدستور، لأن الهدف الأساسي منه هو إلغاء القانون 27 لسنة 2016 برمته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	١	١٦١٣٢

الأنباء

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

عدل ومحاكم

إعداد: عبدالكريم أحمد

تغريم مُعلمة 2000 دينار لإساءتها إلى تربوي في «تويتر»

قضت محكمة الجنح المستأنفة بتغريم معلمة مبلغ 2000 دينار لإساءتها إلى رئيس قسم حاسوب في إحدى المدارس الحكومية.

وأحيلت المتهمة إلى المحاكمة بعدما حققت معها إدارة مكافحة الجرائم وأسندت إليها النيابة العامة أنها نشرت بحساب يرمز للتعليم غير مرخص من هيئة الجهات المختصة تديره في موقع تويتر تغريدات قيامه بأفعال تستوجب عقابه وتؤذي سمعته تتمثل في قيامه على خلاف الواقع بإنشاء حسابات مزورة تسيء إليها وإلى الوزارة وقياديها.

كما أسند إلى المتهمة أنها نشرت بالحساب ما يسيء إليه وإلى كرامته، وأساءت عمدا استعمال وسيلة من وسائل الاتصالات الهاتفية. وكان المجني عليه قد شكا قيام المتهمة بإدارة حساب يرمز للتعليم ويهتم بالشؤون التربوية، والإساءة إليه وإلى آخرين في الوزارة فضلا عن أنها توهم متابعيها بأنها صاحبة نفوذ وتأثير على قرارات الوزارة بخلاف الواقع.

«الاستئناف» تلزم «سمساراً عقارياً» بردّ مبلغ 100 ألف دينار لمواطن

المحامي محمد الصايغ

قضت محكمة الاستئناف بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بفسخ عقد استثماري بين مواطن و«سمسار عقاري» وإلزام الأخير برد مبلغ وقدره 100 ألف دينار إلى المواطن، وذلك بعد أن أخل «السمسار» بالعقد الذي ابرمه المواطن معه على جني الارباح نظير المبلغ الذي سلمه له من التجارة في العقار.

وكان المدعي ذكر عبر المحامي محمد الصايغ انه بموجب عقد استثمار اتفق موكله مع «سمسار عقاري» على استثمار مبلغ 100 ألف دينار في الاعمال التجارية التي يباشرها المدعى عليه، وبالفعل تم تسليم المبلغ للأخير، وتم الاتفاق على انه ليس للمدعي الحق في المطالبة باسترداد المبلغ الا بعد مرور سنة من تاريخ تحرير العقد، وحيث ان العقد قد مر على تحريره سنة ولم يلتزم المدعى عليه ببنود العقد بتسليم المدعي الأرباح المستحقة له ولم يلتزم برد المبلغ بالرغم من المطالبات الودية المتكررة ومن ثم أقام المدعي دعواه الراهنة بغية القضاء له بطلباته.

وقدم الصايغ حافظة مستندات طويت على صورة من العقد وصورة من الشيك المحرر، كما جاء في الحافظة أن المدعى عليه أخل في العقد، وذلك لعدم وفاء المدعى عليه بالتزامه عند حلول أجل العقد، مطالبا بفسخ العقد وإلزامه برد المبلغ وقدره 100 ألف دينار لموكله المدعي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	١٠	١٦١٣٢

الجريدة

مجلس الامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

سلة برلمانية

3 أسئلة يوجهها المضف إلى 3 وزراء

وجه النائب مهلهل المضف 3 أسئلة إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي عن استقالة رئيس وحدة التحريات السابق، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة بشأن القواعد والشروط التي وضعتها شركة الخطوط الجوية الكويتية لطلب الإحالة إلى التقاعد، في وقت سأل وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. مشعان العتيبي: هل وقعت عقود بين وزارة الشؤون الاجتماعية وشركة "بشارة للتجارة العامة والمقاولات" بالأمر المباشر أو عن طريق مناقصة أو على سبيل الأوامر التغييرية؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٥	٤٦٩٦

الأنباء

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محكمة تركية ترد دعوى لحظر «حزب الشعوب»

أنقـرة ـ وكالات: ذكـرت وكالة الأناضول التركيـة للأنباء التي تديرها الدولة أن أكبر محكمة تركية ردت لائحة اتهام تدعو لحظر حزب «الشعوب الديموقراطي» المؤيد للأكراد إلى الادعاء لأسباب إجرائية.

وقالت المحكمة الدستورية إن لائحة الاتهام بهـا أوجه قصور، ولهذا أعادتها إلى محكمة النقـض. وكان ممثل ادعاء كبير قدم دعوى قضائية الشـهر الماضـي يطالب فيها بحظر حزب الشعوب الديموقراطي لصلاته المفترضة بمقاتلـين أكراد، فضلا عن منع ما يزيد على 600 مـن أعضاء الحزب من ممارسـة العمل السياسـي لخمسـة أعوام. من جهة أخرى، رفضت المحكمة الدستورية في تركيا النظر في استئناف تقدم به نائب سابق معارض، ضد قرار اسـقاط نيابته بسبب حكم صادر بحقه يتعلق بمنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدة عدم اختصاصها في هذا المجال، وفق ما أفادت وكالة الأناضول.

وأعلن عمر فاروق غيرغيرلي أوغلو، النائب عن حزب الشـعوب الديموقراطي المعارض للرئيس رجب طيب أردوغان والمتهم بتأييد حزب العمال الكردستاني، في 23 مارس أنه تقدم بطلب استئناف أمام المحكمة الدستورية العليا، ضد قرار اسقاط عضويته المتخذ قبل ذلك بنحو أسبوع.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٢٢	١٦١٣٢

الوسط

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

منظمتان حقوقيتان تتهمان طهران بتنفيذ أحكام الإعدام «بهوس»

اتّهمت منظمتان حقوقيتان في تقرير طهران بأنّها تنفّذ "بهوس" أحكاماً بالإعدام صادرة بحقّ سجناء على الرّغم من تراجع تأييد الرأي العام الإيراني لهذه العقوبة.

وقالت منظمة "معاً ضدّ عقوبة الإعدام" ومقرّها في باريس ومنظمة "حقوق الإنسان" الإيرانية ومقرّها في أوسلو في تقريرهما إنّ إيران أعدمت 267 سجيناً على الأقلّ العام الماضي. وذكر التقرير السنوي أنّ الأحكام المنفّذة شملت تسع نساء وأربعة أشخاص على الأقلّ حُكم عليهم بالإعدام بسبب جرائم اتّهموا بارتكابها حين كانوا قاصرين.

وتشير هذه الحصيلة إلى منحى تنازلي في تنفيذ عقوبة الإعدام في الجمهورية الإسلامية منذ عام 2015، حينما تمّ إعدام 972 شخصاً، كما أنّها أدنى حصيلة منذ نشر التقرير لأول مرة في عام 2008. وقال رافائيل تشينويل-هازان، المدير التنفيذي لمنظمة "معاً ضدّ عقوبة الإعدام"، في مؤتمر صحافي عبر الإنترنت إن إيران لا تزال الدولة التي تنفّذ أكبر عدد من أحكام الإعدام بالنسبة لعدد سكانها.

وأضاف أنّه حتى في ظلّ الظروف "الاستثنائية" لوباء كورونا، "واصلت إيران بهوس إعدام سجناء محكومين بالإعدام"، معتبراً الأمر إشارة إلى "تصلّب النظام (بعد) الاحتجاجات الشعبية في نوفمبر) "2019 والتي تمّ إعدام عدة أشخاص بسببها العام الماضي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٩	٣٨٦٤

الجريدة

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاثنين الموافق 2021/4/26 - قاعة 48 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2018/471 بيوع/1. المرفوعة من: حسين سليمان عبدالله حسين ضد:

1 - لولوة حسين غلوم الفيلكاوي
2 - بنك التسليف والادخار - بصفته.

أولا: أوصاف العقار: (طبقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم 1995/13437 الكائن بمنطقة القصور قسيمة رقم 178 قطعة رقم 2 من المخطط رقم م/26950 ومساحته 400م2 وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره 306000 د.ك. العقار موضوع الدعوى مساحته 400م2 ومطابق للوثيقة رقم (1995/13437) بمنطقة القصور - شارع 17 - منزل 18.

- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يطل على شارع داخلي وله مدخلان ويحده جار من الجانب والجانب الآخر ساحة ترابية ومن الخلف جار.
- التكسية الخارجية عبارة عن حجر والتكييف وحدات.
- العقار يتكون من دور أرضي وأول وثاني ونصف ثالث وبالتفصيل كالتالي:
- الدور الأرضي يتكون من عدد 2 صالة + عدد 2 حمام + غرفة + حمام + مطبخ + ديوان.

الدور الأول يتكون من شقة وتحتوي الشقة على غرفة ماستر + عدد 2 غرفة + صالة + مطبخ + حمام بالإضافة إلى غرفة + حمام.

- الدور الثاني يتكون من شقة وتحتوي الشقة على غرفة ماستر + عدد 2 غرفة + صالة + مطبخ + حمام بالإضافة إلى غرفة + حمام.
- الدور نصف الثالث (سطح) يتكون من غرفة غسيل + حمام + عدد 2 غرفة.
- ويوجد في الحوش خارج العقار غرفة السائق.

وطبقا لشهادة الأوصاف فالعقار عبارة عن سكن خاص مكون من أرضي وأول وثاني وجزء من السطح.

(ملاحظة) يوجد شترات في واجهة المنزل مغلق للحوش.

ثانيا: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سدد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامسا: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادسا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعا: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامنا: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملا بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار / رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٤-٢٠٢١	٤	٤٦٩٦

وفيـــات

وفيات

عبدالعزيز ناصر حسين محمد
68 عاما، شيع، ت: 65100101

بشاير ناصر سعود الثلاب
43 عاما، شيعت، ت: 55555013، 50480001

محمد علي أحمد الهاجري
51 عاما، شيع، ت: 99888308، 97888454

مريم محمد أحمد اليعقوب
67 عاما، شيعت، ت: 69685151، 97710233

فارس ناصر مبارك بن هبلة الرشيدي
53 عاما، شيع، ت: 55445434

محمد دويلة مبارك الدويلة
67 عاما، شيع، ت: 95555424، 99975597

ناصر أحمد ناصر الشيكي
73 عاما، شيع، ت: 99600733، 65666613، 50090061، 65800000، 98812111

حسين أيوب حسين الأيوب القناعي
67 عاما، يشيع التاسعة من صباح اليوم، ت: 60667888